

رئيس الوزراء الهندي في مجلس الشورى:

قادة المملكة ترجموا مبادئ التحديث إلى واقع

فارس القطاني، الرياض

في الجال البرلماني.

وأعرب سينج عن امتنائه لمجلس الشورى بزيادة من التقدم والعمل بما يحقق للمواطن

السعودي النماء والرخاء، في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن

عبدالعزیز وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني.

وحضر الاجتماع نائب رئيس المجلس ومساعدته والأمين العام ورئيس لجنة الصداقة

البرلمانية السعودية الهندية.

ورحب رئيس مجلس الشورى بالوفد الهندي والوفد المرافق له، مستعرضاً الدور الذي

يضاطلع به مجلس الشورى في مسيرة التنمية، وعملية الإصلاح سعياً لخدمة الوطن

وتحقيقاً لأمال المواطنين.

سجل رئيس الوزراء في جمهورية الهند الدكتور ما نموهان سينج أمس زيارة غير مسبوبة إلى مجلس الشورى

في إطار زيارته الحالية للمملكة. وكان في استقباله لدى وصوله مقر المجلس رئيس مجلس الشورى الشيخ

الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، نائب رئيس المجلس الدكتور بشر بن محمد حذرة حجار،

مساعد رئيس المجلس الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله البراك، الأمين العام الدكتور محمد بن عبدالله الغامدي.

وعضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الهندية الدكتور راشد بن حمد الكثيري.

وعقد رئيس الوزراء الهندي ما نموهان سينج اجتماعاً مع رئيس مجلس الشورى تركّز الحديث خلاله على

الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات وخاصة



وأسيب: «إن ذلك الطريق يتعزز دوره ويتنامى تأثيره ليشتمل جميع أشكال التعاون في ظل حرص المملكة وجمهورية الهند على بناء علاقات أكثر رسوخاً ونشاطاً».

وأثنى على علاقات التعاون بين المملكة وجمهورية الهند التي تعززت إثر الزيارة التاريخية التي قام بها خادم

الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للمهند في ذي الحجة ١٤٢٦ هـ/ يناير

٢٠٠٦م، وكانت من أوائل الزيارات التي قام بها بعد توليه مقاليد الحكم، إيماناً منه

بإمكانة المرموقة لبلادكم على المستوى القاري والدولي، مبيناً أن تلك الزيارة

مكنت من دفع العلاقات بين البلدين إلى مراتب أعلى من التعاون، فقد ارتفع حجم

التبادل التجاري بين البلدين ليصل إلى حوالي

٢٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٨م.

ولفت رئيس مجلس الشورى إلى ما تتمتع به المملكة من علاقات جيدة وفاعلة مع كثير من دول العالم، وهي تحظى

بمكانة دينية وسياسية واقتصادية توافرت لها نتيجة لموقعها الإسلامي، فهي الحاضنة للحرمين الشريفين والمشاعر

المقدسة، والراعية للإسلام والمسلمين في العالم، ولقواصلها مع دول العالم من خلال علاقات قائمة على الاحترام المتبادل

والالتزام بمبادئ الأمم المتحدة، ولما تشغله من حيز مهم على خريطة الاقتصاد العالمي كأكبر مصدر للمنفذ في العالم، وهي

عضو مؤثر في مجموعة العشرين الاقتصادية، وتشهد نمواً متسارعاً في قطاع الاستثمار.

وأشار إلى ما يشهده العالم اليوم من صراعات مختلفة تهدد أمنه وسلامته، وقضايا دولية كبيرة لم تجد طريقها إلى الحل بسبب عدم الانصياع لقرارات الأمم المتحدة والالتزام

بالقوانين الدولية.

وتناول بالنقد استمرار التعنت الإسرائيلي إزاء مبادرات السلام التي يطلقها العرب، وأخرها مبادرة السلام العربية التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن

عبدالعزیز وتبنتها جامعة الدول العربية عام ٢٠٠٢م، موضحاً رغم مضي حوالي ثمانين سنوات على إطلاق هذه

واستهل حديثه: «إن مجلس الشورى في المملكة يمارس اختصاصات تنظيمية وأخرى رقابية، إذ ينظر في الأنظمة

واللوائح ويدير الخطط والاستراتيجيات، ويناقش الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول والمنظمات، فضلاً عن

ما يدرسه من تقارير أداء أجهزة الدولة، ويدعو الوزراء والمسؤولين لمناقشتهم حول أداءهم وسير أعمالهم».

وأصبح إن مجلس الشورى يعيش الآن عصره الحديث منذ تحديث نظامه قبل نحو ثمانية عشر عاماً، وهو يدخل هذه

الأيام السنة الثانية من دورته الخامسة في تكوينه الحديث، واسترسل آل الشيخ أن الشورى مبدأ أساس من مبادئ الحكم

في الشريعة الإسلامية، ولها تاريخ طويل في المملكة يمتد لحوالي خمسة وثمانين عاماً، منذ أسس دعائم هذه الدولة

المؤسس جلاله الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود .رحمه الله ، مشيراً إلى أن مجلس الشورى يشهد نقلة

نوعية في جميع المجالات في هذا العهد الزاهر عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود .

حفظه الله .

وتطرق مهالي رئيس المجلس إلى علاقات مجلس الشورى مع المجالس الشورية والبرلمانية في مختلف دول العالم،

وقال «إن مجلس الشورى يحظى اليوم بثقة المجالس البرلمانية في الدول الشقيقة والصديقة وتقديرها، وأصبح

عضواً فاعلاً في الاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية، فهو يتمتع بعضوية كاملة في الاتحاد البرلماني الدولي،

كما هو عضو فاعل في الاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية والآسيوية، ويمارس من خلال تلك الاتحادات

نشاطاً مهماً ومؤثراً، ويولي اهتماماً كبيراً بتطوير علاقته وتعزيزها مع مختلف برلمانات العالم من خلال لجان

الصدقية البرلمانية التي كونها، ومنها لجنة الصدقية البرلمانية السعودية الهنديّة.

وعبر عن تطلع مجلس الشورى إلى مزيد من التعاون مع البرلمان الهندي بما يخدم مصالح البلدين ويبرز من فرص

تعاونها.

ووصف العلاقات بين أهل الخليج العربي والهند بالقديمة والتاريخية، إذ تمتد لأكثر من ألف عام حينما كانت قوافل

أبناء الخليج تكشد الهند لأغراض التجارة حتى نشأ ما عرف بطريق الحرير الذي مهد لقيام علاقات قائمة على

التعاون والمصالح المشتركة.



المبادرة، إلا أن إسرائيل تستمرى العدوان، وتشعل التوتر في المنطقة، وتعرقل جهود السلام.

وأشاد في هذا السياق بمواقف جمهورية الهند تجاه القضايا الدولية، مفرًا: «إننا نذكر أن هذا النهج سيسهم في الجهود الرامية لإحلال الاستقرار والسلام في ربوع العالم».

كما شدد الدور الحيوي الذي تضطلع به جمهورية الهند في القارة الآسيوية، مؤكداً ثقته في أنها ودول هذه القارة حريصة على أن يسود الوئام والسلام هذه المنطقة المهمة من العالم. إثر ذلك، التقى رئيس الوزراء في جمهورية الهند الدكتور مانموهان سينج كلمة أمام المجلس حيا في مستهلها رئيس مجلس الشورى والأعضاء، معبرا عن الامتنان والاعتزاز

بالموانئ المختلفة من الخليج والبحر الأحمر، وسافرت حتى إلى البصرة والإسكندرية».

وتابع: «سافر العلماء المسلمون الهنود إلى مكة المكرمة من أجل تعلم الفقه الإسلامي، وجاء العلماء المسلمون العرب إلى الهند لتعلم الرياضيات والعلوم والفلك والفلسفة وهذه التبادلات أدت إلى نشر المعرفة على نطاق واسع في العلوم والفنون والدين والفلسفة».

وأضاف: «اليوم، الإسلام هو جزء لا يتجزأ من الهند وروحها والنسيج الثري لثقافتها، وقد أسهمت الهند إسهامات مهمة في جميع جوانب الحضارة الإسلامية، كما أن مراكز التعليم الإسلامي في الهند أسهمت في الدراسات الإسلامية العربية».

وأشار إلى أن في الهند ١٦٠ مليون مسلم يهتمون بقدر ملموس في جهود بناء الهند،

استأزوا في جميع مناحي الحياة، وقال: «نحن

فخورون

بقفا

فتنا

و تقا لينا

التي تضم

أديانا مختلفة

تتعاشش في

سلام ووئام».

وأعاد سينج إلى

الإنهاز أسس علاقات

المملكة والهند في

العصر الحديث خلال

العمرة سنويا».

ونوه بخطط تنمية الموارد البشرية في المملكة في السعي نحو المستقبل، وما تحظى به من أولوية قصوى وهو ما يتفق وأولويات الهند، مطلقا على مزيد من الروابط بين برلماني البلدين ومخفيهما وعلمائهما وطلابهما، وذلك لتحديد الأواصر الفكرية بين الهند وغرب آسيا.

زيارة جلالة الملك سعود بن عبدالعزيز، رحمه الله، إلى الهند عام ١٩٥٥م وزيارة رئيس الوزراء الهندي الأسبق جواهر لال نهرو إلى المملكة عام ١٩٥٦م، وهذه الأسس تعززت من خلال الزيارة التي قامت بها رئيسة الوزراء انديرا غاندي إلى المملكة عام ١٩٨٢م.

وركز على أن مجال العلاقات بين البلدين اتسع في القرن

إذ يجد فرصة مخاطبة مجلس الشورى، وقال: «يمثل هذا المجلس الجليل المشاركة في الحكم في المملكة، ويوجد بين أعضائه أفضل العقول في المملكة يمثلون شرائح مختلفة من المجتمع والثقافة الثرية للمملكة، فلذا إنني مدرك حقا الشرف الذي منحتموني إياه والهند بدعوتي لمخاطبة هذا المجلس الموقر».

أخرى للتعاون وتوسيع التفاعلات بين البلدين كالمجالات الأمنية والدفاعية والسياسية.

والتقى رئيس وزراء الهند إلى أن غوب آسيا جزء حيوي وسيم من جيران الهند، وهناك أواصر وعطيدة وعميقة مع دول الخليج ولنا اهتمام كبير بالاستقرار في المنطقة، ولا يمكن للمنطقة ولا للعالم تحمل فوضى جديدة، إننا نأمل بإخلاص أن يسود التفعل، كما نأمل سيطرة الحوار على المحابية في نسوية الصراعات والتخالفات.

وأضاف: «هذا وليس ثمة قضية أحد فساد المنطقة واستقرارها من قضية فلسطين ذلك لأن الشعب الفلسطيني الشجاع قد حرم منذ فترة طويلة من حقوقه الشروعة والعدالة وغير القابلة للتحويل، بما في ذلك واعتمدا إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة، ومستقلة وبنية استراتيجة، ولقد وضعنا

الحادي والعشرين من خلال الزيارة التاريخية التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى الهند في يناير ٢٠٠٦م، مؤكداً أن مشاركة خادم الحرمين الشريفين صديقا رئيسا في الاحتفالات بمناسبة عيد الجمهورية للهند كانت موضع شرف واعتزاز كبيرين لشعب الهند.

وكشف عن أن إعلان بلهني الذي وقعه وخادم الحرمين الشريفين، بسجل الرؤية المشتركة لاستحداث علاقة جديدة، قد تهدي بلدينا للعمل ليس فقط من أجل التنمية والأزدهار لشوبينا، بل من أجل الأمن والسلام في المنطقة بأسرها.

واستطرد: «إن مناشاتني مع خادم الحرمين الشريفين في اجتماعاتي مع القادة البارزين في هذا البلد العظيم، قد أدت إلى إعادة التأكيد لعلاقاتنا الوثيقة ومصالحنا المشتركة، واتفقا على منح علاقاتنا طبيعة استراتيجة، ولقد وضعنا

وخمّن غالبا مكانة المملكة كونها مهد الإسلام ومهبط الوحي، وأرض القرون الكريم، مبينا أنه جاء للمملكة برسالة السلام والأخوة والصداقة، نقلا التحيات الأخوية من شعب الهند.

ويعين أن الهند تعتبر المملكة عمود الاستقرار في منطقة الخليج، شديدا بالخلاوات السريعة والشاملة التي اتخذتها تحت القيادة الرشيدة والحكيمة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز نحو التحديث فيما يمتد فنونها اليوم إلى أبعد الحدود من المنطقة.

وقال: «إذ أوقف أمامكم اليوم، ولدي شعور ببراء التاريخ خلفنا والبركاب يبعود شراكة جديدة أصامنا. نحن أمتان مرتبعتان بالبحرات المائية للمحيط الهندي، وقبل أكثر من ٥٠٠ سنة عبرت السفن من خشب الصاج من «كيرالا» مياه المحيط الهندي، وربطت أناس «الهند» و «غوجارات» و «مالايا»



على خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز
للمبادرة التي اتخذها لإيجاد تسوية عادلة، معلنا تأييد
الهند لمبادرة السلام العربية.

وأكد تأييد الهند الثابت والمستمر، والقائم على المبادئ
حكومة وشعباً لتفراج الشعب الفلسطيني، موضحة: «لا
زالَت الهند تقدم إسهامات في تنمية الاقتصاد الفلسطيني،
وموارده البشرية، وستواصل تفريتها».

وإن سنيح أن الهند تواجه اليوم تهديد التطرف والعنف
والسعي وراء الإرهاب باسم دين أو أية شكوى بسيطة
وقضايا أخرى. غير مقبول لدى المجتمعات المتحضرة، ولا
يسمح به أي دين. مستنكرًا: «علّمنا التاريخ أن أفة الإرهاب
لا بد من مواجهتها بعزم وجهد، وليس في أي مكان
تحد أكبر من أفغانستان وقد واجه الشعب الأفغاني معاناة
منذ فترة طويلة، وهم يستحقون بيئة آمن وقريمة مواهبة
حياة الكرامة والأمل. إن حكومة أفغانستان تحتاج

لدعم وتأييد المجتمع الدولي من أجل إحلال
السلام والتنمية البلاد، وللابد للمجتمع
الدولي أن يدعم جميع طوائف المجتمع
الأفغاني التي ترغب في العمل من أجل
بروز أفغانستان، دولة حديثة ومستقرة
وذات سيادة، يجب أن لا توفر ملاذًا آمنًا
لأولئك الذين يشجعون العنف والإرهاب،
وعدم الاستقرار في البلاد».



وأكد دونه أن الهند ترغب في التباحث بسلام
وصداقة مع جيرانها، ويتعين على كل دول جنوب آسيا
أن تعمل من أجل تحقيق الرؤية المشتركة للسلام، والتنمية
الشاملة للمنطقة. وازدق: «إننا نسعى إلى علاقات التعاون
مع باكستان، وإن هدفنا هو السلام الدائم، لكننا نعترف بأن
مستفلاً مشتركاً بربطنا، وإذا كان هناك تعاون بين الهند
وباكستان فيستكون الفرص الواسعة متاحة في مجال التجارة،
والسفر والتنمية، الأمر الذي سيؤدي إلى الازدهار والرخاء في
كلا البلدين، وكذلك في جنوب آسيا بأسرها. ونحن لتحقيق
هذه الرؤية يجب على باكستان أن تعمل بشكل حاسم ضد
الإرهاب» صوتت أنه إذا تعاونت باكستان مع الهند لن تكون
هناك مشكلة لن نتمكن من حلها. كما يمكن أن يقطعنا شوطاً
إضافياً لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين.